ضبط «خلية إرهابية» للحوثيين في مأرب

مسؤول رفيع بـ «الخارجية» الأمريكية: التقدم بهدنة اليمن جيد لكن غير كافٍ

من اليمن

«وكالات» : أعلنت الأجهزة الأمنية اليمنية ضبط «خلية إرهابية» تابعة لجماعة الحوثي في محافظة مأرب، شرقي البلاد.

وقال بيان صادر عن قوات الأمن في مدينة مأرب، إن «قوات الأمن الخاصة نجحت في ضبط أفراد في الخلية الإرهابية أثناء قيامهم بزراعة عبوات ناسفة في مفرق حريب والخط الدولي مستهدفين مركبات مدنية وعسكرية».

وأضاف البيان أن مهمة الخلية زراعة العبوات الناسفة وتفجيرها «لاستهداف المدنيين وزعزعة الأمن والاستقرار».

وحسب البيان، فإن ثمانية أشخاص ألقي القبض عليهم، وتبين أنهم تحت قيادة القيادي في جماعة الحوثي أحمد علي عاتق الأمير.

ونشرت أسماء الخلية وهم: عبد الرزاق حسن علي داوود، محمد عبد الله سعد هادي، أحمد عبدالله سعد هادي، عبده حسن علي داوود، عاتق محمد سعد الهادي، هاشم ناصر عاتق الأمير، ناجي علي عاتق الأمير، ومحمد علي عاتق الأمير

وأضاف البيان أن قائد الخلية أحمد الأمير يقوم بتوزيع العبوات على أفرادها بعد تدريبهم على كيفية زرعها وتفجيرها عن بعد بينما يقوم القيادي الحوثي ماجد الدراق بتوفير العبوات للخلية وتأمين نقلها من صنعاء إلى مأرب.

من جهة أخرى قال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية، إن إدارة الرئيس جو بايدن سعيدة برؤية هدنة في اليمن، لكن لن تصل إلى «مرحلة الرضى» إلا بعد التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة.

وأضاف المسؤول في حوار مع موقع العربية. نت الإنجليزي، شريطة عدم الكشف عن هويته، أن «التقدم رائع لكنه غير كاف».

وكان اليمن موضوعًا رئيسيًا للنقاش بأجندة وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن خلال زيارته إلى المنطقة الشهر الماضي. كما عاد المبعوث الأميركي الخاص لليمن تيم ليندركينغ مؤخرًا من رحلة إلى المملكة العربية السعودية لمتابعة آخر التطورات في اليمن.

وقال المسؤول الكبير في الخارجية الأميركية، إن المحادثات «التي لم يكن من الممكن إجراؤها العام الماضي، تحدث الآن».

وخلال عملية تبادل الأسرى في أبريل الماضي، أطلق الحوثيون سراح عدد من الأسرى، وفي المقابل تم إطلاق سراح عن المئات من مقاتلي الحوثي.

وقد تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، بوساطة الأمم المتحدة العام الماضي وتم تمديده مرتين قبل أن يرفض الحوثيون التمديد للمرة الثالثة، لكن تراجع القتال والاشتباكات بشكل كبير، وتوقفت هجمات الحوثي عبر الحدود السعودية لعدة أشهر.

كما أنه من المتوقع أن يكون للاتفاق بين السعودية وإيران، بدعم من الصين، تأثير إيجابي على حرب اليمن المستمرة منذ سنوات.

وقد رحبت وزارة الخارجية الأميركية بالاتفاق السعودي-الإيراني لتطبيع العلاقات وتقليل التوترات الإقليمية، خاصة في اليمن.

إلا أن الحوثيين لا يزالون يعرقلون وصول بعض المساعدات إلى اليمنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

وأشار المسؤول الأميركي إلى قيام الحوثيين بمنع عاملات الإغاثة من أداء عملهن في وضع يرثى له بالفعل.

وقد بذلت الولايات المتحدة، إلى جانب الأمم المتحدة، جهودًا دبلوماسية كبيرة للمساعدة في الوصول إلى نهاية دائمة للقتال في اليمن.

وعين الرئيس الأميركي ليندركينغ مبعوثا خاصًا لليمن في أحد تحركاته في السياسة الخارجية بعد توليه منصبه، وجعلت الإدارة الأميركية إنهاء الحرب إحدى أولوياتها.

لكن لا يمكن لأي طرف إنهاء الحرب بمفرده، حيث قال المسؤول في وزارة الخارجية الأميركية: «لا يمكن للأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة أن تفعل ذلك بمفردها. إن هناك حاجة إلى البناء على الهدنة الفعلية مع بدء المحادثات اليمنية-اليمنية».

وأضاف المسؤول الأميركي أن مستقبل اليمن وكيف سيبدو الأمر متروكًا لليمنيين ليقرروه، مؤكدًا أنه «لا يمكن لأي طرف آخر أن يفعل ذلك».

وفيما يتعلق بالكارثة الإنسانية في اليمن، قال المسؤول الأميركي إن السبيل لإنهاء ذلك هو أن تنتهي الحرب، إذ «من الصعب الحصول على المانحين والدعم للبلد بدون هدنة».

وقبل ما يقرب من عامين، اقتحم الحوثيون مجمع السفارة الأميركية في العاصمة اليمنية صنعاء. وتم اعتقال أكثر من 30 موظفًا يمنيًا محليًا ثم أطلق سراحهم بمساعدة شركاء واشنطن الإقليميين، ووفقًا لما صرح به مسؤول آخر في وزارة الخارجية الأميركية. لكن لا يزال هناك 12 موظفًا -حاليا وسابقا- أميركيا وأمميا محتجزين بواسطة الحوثيين. وقد تمكنت الولايات المتحدة من حشد الدعم من الدول الإقليمية والدولية للضغط من أجل إطلاق سراح المعتقلين.

وتشير التقارير التي صدرت الأسبوع الماضي إلى إطلاق سراح اثنين على الأقل من الموظفين الأميركيين. وقال المسؤول بوزارة الخارجية الأميركية «سيكون هذا بالتأكيد تطورا إيجابيا ونرحب به».

لكن المسؤول قال إن الولايات المتحدة لن ترفع بالتأكيد تعليقها للعمليات داخل اليمن أو تعيد فتح سفارتها في صنعاء دون الإفراج عن جميع موظفيها ودون تطبيق هدنة دائمة، مشيرًا إلى أنه «لا يوجد أي سبب أو مبرر على الإطلاق لاحتجاز الموظفين».

السودان: معارك ضارية في أم درمان والجيش يجدد دعوة الشباب للتطوع

سيارة محترقة في أحد شوارع الخرطوم بسبب المعارك بين الجيش وقوات الدعم السريع

«وكالات» : أفادت مصادر باندلاع اشتباكات عنيفة صباح أمس الثلاثاء بين الجيش السوداني والدعم السريع لليوم الثالث على التوالي في أم درمان، بينما جددت القوات المسلحة السودانية دعوتها للشباب بالتطوع في صفوفها لقتال «المتمردين».

كما أفاد المراسل بأن اشتباكات عنيفة تدور بين الطرفين في محيط الإذاعة والتلفزيون بحي الملازمين وفي أحياء ود نوباوي والعمدة والمسالمة بمنطقة أم درمان القديمة. وكذلك دارت اشتباكات في محيط مقر الاحتياطي المركزي في حي الثورة بأم درمان.

وقالت مصادر محلية للجزيرة إن معارك عنيفة بالأسلحة الثقيلة والخفيفة تدور بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع حول المنطقة الصناعية وحي زقلونا وسط أم درمان.

ونقلت وكالة الأناضول عن شهود عيان أن الجيش يواصل تمشيط مدينة أم درمان مستخدما الأسلحة الثقيلة والخفيفة، مع إشراك القوات الخاصة لإخراج أفراد «الدعم السريع» من داخل منازل المواطنين.

وتصاعدت وتيرة المعارك في أم درمان منذ الأحد بعد إعلان الجيش دفعه بقواته الخاصة لتطويق ما سماه التمرد هناك.

ومنذ أسبوع، تشهد مدن الخرطوم اشتباكات بين الجيش و«الدعم السريع» هي الأعنف منذ اندلاع الحرب بين الطرفين بغرض السيطرة على المواقع الإستراتيجية في العاصمة.

وفي سياق متصل، دعت القوات المسلحة السودانية «الشباب وكل من يستطيع حمل السلاح» إلى مشاركة القوات المسلحة شرف الدفاع عن كيان الأمة السودانية وكرامتها.

وأضاف الجيش -في بيان الاثنين- أنه تم توجيه قيادات الفرق والمناطق العسكرية باستقبال المقاتلين وتجهيزهم.

ونشرت الصحفة الرسمية للقوات المسلحة السودانية على فيسبوك مقطع فيديو قالت إنه لمئات من المتطوعين للالتحاق بالجيش في حربه ضد قوات المتمردين.

وفي 27 يونيو الماضي، طلب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، خلال خطاب بمناسبة عيد الأضحى، من الشباب السوداني «الانضمام للوحدات العسكرية لنيل شرف الدفاع عن بقاء الدولة السودانية التي تداعت عليها المؤامرات داخليا وخارجيا»، على حد تعبيره.

ورغم الهدن التي توسطت فيها السعودية والولايات المتحدة الأميركية، تتواصل اشتباكات عنيفة وواسعة النطاق بين الجيش وقوات الدعم السريع في مناطق متفرقة من السودان، غير أن معظمها يتركز في العاصمة الخرطوم.

وتسبب النزاع في مقتل أكثر من 2800 شخص ونزوح أكثر من 2.8 مليون شخص من المدنيين، في حين لا يوجد إحصاء رسمي للضحايا العسكريين من طرفي النزاع العسكري.

دوليا، اجتمع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالسودان فولكر بيرتس، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي، ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن بالاتحاد الأفريقي بانكول أدوي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

وقالت بعثة الأمم المتحدة لدعم الانتقال بالسودان إن الاجتماع تبادل وجهات النظر لبحث جهود التوصل إلى حل سلمي في السودان.

وكان السودان قد طلب في وقت سابق من الأمين العام للأمم المتحدة سحب ممثله الخاص فولكر بيرتس.

مسؤول أممي يحث أوروبا على حماية المهاجرين

فيليب لوكليرك

«وكالات» : طالب ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا فيليب لوكليرك الاتحادَ الأوروبي والدول المطلة على البحر المتوسط بـ»ضرورة بذل جهود مشتركة للتنسيق والتضامن وتحمل مسؤولية إنقاذ أرواح المهاجرين».

وأعرب لوكليرك -في مقابلة خاصة مع الأناضول- عن «حزنه العميق» على فقدان عشرات الأشخاص حياتهم نتيجة انقلاب قارب صيد كان يقل مهاجرين غير نظاميين قبالة شبه جزيرة بيلوبونيز (مورا) اليونانية في 14 يونيو الماضي.

وأشار إلى أنه مع زيادة حركة اللاجئين والمهاجرين في البحر المتوسط، يجب على الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر المتوسط إنشاء آلية إقليمية متفق عليها لإنقاذ المهاجرين عبر البحر وضمان وصولهم إلى البر.

وتابع «من الواجب إنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر في البحر من دون تأخير، هذه قاعدة أساسية في القانون البحري الدولي».

وأكد المسؤول الأممي أنه بحلول نهاية عام 2022، بلغ عدد النازحين والمهاجرين بسبب الحرب والاضطهاد والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان 108.4 ملايين شخص، في أكبر زيادة على الإطلاق بعدد 19.1 مليون مقارنة بالعام السابق، بينهم 35.3 مليون لاجئ و62.5 مليون نازح و5.4 ملايين طالب لجوء و5.2 ملايين شخص بحاجة إلى حماية دولية.

وأشار لوكليرك إلى أن الصراع في السودان أدى إلى زيادة أعداد النازحين داخليا والمهاجرين خارجيا.

وأردف قائلا «بحلول مايو 2023، ارتفع عدد النازحين والمهاجرين إلى نحو 110 ملايين نسمة. كما لم يُظهر الاتجاه المتزايد في النزوح القسري العالمي أي علامات على التباطؤ خلال العام الجاري».

ومنذ منتصف أبريل الماضي، يخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع اشتباكات عنيفة خلّفت أكثر من 3 آلاف قتيل، أغلبهم مدنيون، وما يزيد على 2.2 مليون نازح ومهجر في إحدى أفقر دول العالم، حسب وزارة الصحة والأمم المتحدة.

وأوضح المسؤول الأممي في الوقت الذي فر فيه نحو 1.7 مليون شخص داخل السودان، سعى نحو نصف مليون لاجئ إلى الحصول على مكان آمن في البلدان المجاورة بسبب تصاعد العنف داخل البلاد.

وشدد لوكليرك على أن هناك حاجة ماسة إلى منع حدوث أزمة نزوح كبرى يمكن أن تزيد زعزعة استقرار المنطقة، مؤكدا أن المفوضية مستعدة لاستقبال المزيد من اللاجئين، من خلال العمل عن كثب مع الدول والشركاء في البلدان المجاورة للسودان.

ولفت إلى أن النزاعات المسلحة في السودان جعلت 24.7 مليون شخص -أي ما يقرب من نصف سكان البلاد، وأكثر من نصفهم من الأطفال- بحاجة ماسّة للمساعدات الإنسانية والحماية.

وأشار لوكليرك إلى أن تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم بنحو 4 ملايين لاجئ ومهجّر منذ عام 2014، مشددا على أن مسألة الاستمرار في دعم تركيا أصبحت حاجة ملحة، وقضية مهمة أكثر من أي وقت مضى.

ولفت لوكليرك إلى أهمية توفير المساعدات للأشخاص المتضررين جراء زلزال كهرمان مرعش (جنوب)، الذي وقع في السادس من فبراير الماضي، وتقديم الدعم المالي وإعادة الإعمار والتنمية للمناطق المنكوبة.

ماكرون يعلن انتهاء ذروة أعمال الشغب

فرنسا: حملة «دعم قاتل نائل» تثير الغضب

من أعمال الشغب في فرنسا

«وكالات» : قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في اجتماع مع رؤساء بلديات في قصر الإليزيه، أمس الثلاثاء، إن ذروة أعمال الشغب في بلاده قد مرت، لافتا إلى ضرورة توخي الحذر بشأن الأيام والأسابيع المقبلة.

وقال ماكرون، بحسب أحد المشاركين بالاجتماع، «هل ان العودة الى الهدوء دائمة؟ اتوخى الحذر حيال ذلك لكن الذروة التي شهدناها في الأيام الماضية قد مرت».

وشدد ماكرون خلال الاجتماع على أن «الأولوية المطلقة الآن يجب أن تكون لضمان النظام على المدى الطويل».

وكان صباح الثلاثاء الماضي أي قبل أسبوع، أطلق ضابط شرطة النار على الفتى نائل والذي يبلغ من العمر 17 عاما أثناء تفتيش طريق في نانتير ما أدى إلى مقتله، ووفقا لمسؤولي الأمن فإن الشاب لم يمتثل لمطالبهم خلال عملية التدقيق المروري.

وعلى أثر ذلك، اندلعت أعمال شغب واستمرت عدة أيام، وبحسب وزارة الداخلية، فقد تم إحراق 3.8 ألف سيارة، كما تعرض 1105 مبنى للحرق او التخريب و209 مركز للشرطة الوطنية والدرك او الشرطة البلدية منذ ليل 27 الى 28 يونيو، لهجمات وأعمال تخريب، فيما تعرضت حوالى ستين مدرسة لاضرار كبرى.

وشهدت الليلة الماضية عددا محدودا من التوقيفات بلغ 72 بينهم 24 في باريس وضاحيتها القريبة في مقابل مئات الاشخاص في أوج أعمال العنف.

من جهة أخرى تجاوزت حصيلة حملة جماعية لجمع الأموال لعائلة رجل شرطة فرنسي 1.4 مليون يورو (1.5 مليون دولار)، أمس الثلاثاء، وهو ما يزيد عن التبرعات التي جُمعت لصالح عائلة ضحيته نائل مرزوقي. مما أثار غضب قطاع كبير من المجتمع الفرنسي.

وبدأ الإعلامي الفرنسي اليميني جان مسيحة جهود جمع الأموال عبر منصة «جو فند مي» G-fundme الأميركية. ودعم مسيحة في الانتخابات الرئاسية 2022 المرشح إريك زمور وتلقى أكثر من 72 ألف تبرع خاص.

ووصف ساسة يساريون حملة جمع الأموال بالمخزية، بينما دافع اليمين المتطرف عن قوات شرطة يقولون إنها هدف يومي للعنف في الأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الفرنسية. ويعكس هذا الجدل صورة للشروخ العميقة في المجتمع الفرنسي.

وكتب مسيحة في تغريدة على «تويتر» بعد تدشين الحملة: «هذا الشرطي ضحية لمطاردة محلية شريرة. هذه فضيحة»، مضيفا «جهود جمع الأموال.. هي رمز لفرنسا التي تقول لا لهذه الخيانة».

ويواجه رجل الشرطة اتهامات بالقتل العمد وجرى وضعه رهن الاحتجاز.

وحث زعيم الحزب الاشتراكي أوليفيه فور منصة «جو فند مي» Gofundme على وقف الحملة. وكتب عبر وسائل التواصل الاجتماعي: «أنتم تزيدون هوة تتسع بالفعل بدعمكم رجل شرطة يخضع للتحقيق في اتهام بالقتل العمد. أوقفوا هذا!».

وبلغ إجمالي المبالغ المقدمة لعائلة نائل 352 ألف يورو.

وقال وزير العدل إريك دوبون-موريتي لإذاعة فرنسا الدولية إن كل شخص له الحق في التبرع لصالح حملة جماعية، لكنه أضاف «لا أعتقد أن (حملة مسيحة) تسير في اتجاه تهدئة الأوضاع».

تمديد ولاية ستولتنبرغ كأمين عام لحلف «الناتو» لعام آخر

«وكالات» : قرر حلف شمال الأطلسي «الناتو»، أمس الثلاثاء، استمرار أمين عام الحلف ينس ستولتنبرغ في منصبه لعام آخر.

ويعد ستولتنبرغ، رئيس وزراء النرويج الأسبق، أكبر مسؤول مدني في الناتو منذ عام 2014، وكان من المقرر أن تنتهي ولايته العام الماضي، لكن تم تمديدها بعد ذلك، حفاظا على ثبات قيادة الحلف بعد الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في فبراير من عام 2022.

وكان من المقرر أن يختار الرئيس الأميركي جو بايدن ونظراؤه في حلف شمال الأطلسي خليفة لستولتنبرغ خلال قمتهم المزمعة في العاصمة الليتوانية فيلنيوس، يومي 11 و12 يوليو الجاري، غير أن الحلف، الذي يعد أكبر منظمة أمنية في العالم، يتخذ قراراته بالإجماع، ولم يحدث توافق على اسم مرشح جديد.

ومعظم الدول الأعضاء في الناتو كانت حريصة على تسمية سيدة للمنصب، وكان يعتقد أن رئيسة الوزراء الدنماركية ميته فريدريكسن هي المرشحة الأوفر حظا بعد اجتماع عقدته مع بايدن الشهر الماضي.

واستبعدت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين الترشح بنفسها، فيما ثمة أسماء أخرى طرحت للترشح للمنصب، لكنها لم تعلن كما كان يحدث في السابق، منها اسم رئيس الوزراء الهولندي مارك روته، ووزير الدفاع البريطاني بن والاس.

وتعد هذه هي المرة الرابعة التي يتم فيها تمديد تفويض ستولتنبرغ، ليصبح ثاني أطول أمين عام لحلف الناتو يظل في المنصب بعد وزير الخارجية الهولندي الراحل جوزيف لونس، الذي قضى نحو ثلاثة عشر عاما في المنصب منذ عام 1971.